

بما فيها من اموالها

ها

الف طلفت في الخلع وعنف مطلقا - سوا قبلا  
 الالف اولاً مجازاً وذلك عند ابى حنيفة وعند  
 عليهما الالف ان قبلا وان لم يقبل لا يقع  
 الطلاق والعناق وكذا اذا قالت المرأة لزوجها  
 طلقني ولك الف درهم او خالعني ولك الف  
 درهم فقبل ذلك وقع الطلاق ولم يجب  
 المال عليها وعنده وعندهما يجب عليها المال  
 وصح شرط الخيار لهما في الخلع لانه فان  
 طلقها على الف على انها بالخيار ثلاثة ايام فقبلت  
 صح شرط الخيار لهما فان ردت الخيار في المدة  
 بطل الخلع ولا يقع فان اخارت فالطلاق  
 واقع والمال لازم وقال الا الخيار باطل والطلاق  
 واقع في الحال والمال لازم عليها وان خالعها

خلع على عبد ابى لها على انها بريد من ضمانه  
 لم تهرأ الى المرأة من ضمانه وعليها تسليم  
 عينه ان قدرت وتسليم قيمته ان عجزت قالت  
 طلقني ثلاثا بالف درهم فطلق طلقه وا  
 له ثلث الالف وهو ثلث مائة وثلاثة وثلاثون  
 وثلث درهم وبانت بواحدة وفي على الف  
 بان قالت طلقني ثلاثا على الف وقع رجعا  
 حال كونه مجازا عند ابى حنيفة وعندهما هو  
 قول الشافعي يقع طلاقه باثنتي عشر الالف  
 لو قال طلق نفسي ثلاثا بالف او على الف  
 فقبلت الالف لزوم الالف وبانت بواحدة وانما  
 قيد بقبولها لانها لو لم تقبل لا يطلاق ولا  
 يلزمها شيء ولو قال لزوجه انت طالق عليك  
 الف

القول  
 ولو قال  
 طلق نفسي  
 ثلاثا بالف  
 او على الف  
 فقبلت الالف  
 لزوم الالف  
 وبانت بواحدة  
 وانما قيد بقبولها  
 لانها لو لم تقبل  
 لا يطلاق ولا  
 يلزمها شيء  
 ولو قال لزوجه  
 انت طالق عليك  
 الف